الأمن الغذائى: ما بعد المنظور الحديث

*Simon Maxwell

ترجمة: محمود عبد الحى**

تستكشف هذه الورقة التيارات ما بعد الحديثة فى مجال الأمن الغذائى، حيث تتعرف على ثلاثة تغيرات رئيسية فى التفكير الخاص بالأمن الغذائى منذ مؤتمر الغذاء العالمى فى سنة ١٩٧٤، وهذه التغيرات هى: من الكونى والقومى إلى العائلى والفردى، ومن منظور الغذاء أولا إلى منظور المعيشة، ومن المؤشرات الموضوعية إلى الإدراك الشخصى. وتجد هذه الورقة أن تلك التغيرات متسقة مع التفكير مابعد الحديث فى المجالات الأخرى، وتعتمد الورقة على اتساع قاعدة النقاش لتوصى بسياسة للأمن الغذائى تستبعد التحليق فى الروايات لصالح الاعتراف بالتنوع وتزويد الأسر والأفراد باختيارات تسهم فى استقلالهم وأن يكون مصيرهم بأيديهم . ومن ثم يتم استعراض الرؤية التقليدية الحالية عن الأمن الغذائى مع اقتراح بعض التعديلات التى تنتمى إلى التفكير فيما بعد الحديث .(Copyright @ 1996 Elsevier Science Ltd)

كلمات أساسية:

- الأمن الغذائى Food security
- السياسة الغذائية Food policy
- مابعد الحداثة Post-modernism

* هذا المقال مأخوذ من دورية سياسة الغذاء

Simon Maxwell:"Food Security :A post-modern Perspective"
Food Policy,Vol.21,No,2,1996.Pergamon,Great Britain

** أ.د. محمود عبد الحى مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى.

مقدمة:

انتشر مفهوم الأمن الغذائى،وتطور وتضاعف وتنوع، خلال السنوات المنقضية منذ مؤتمر الغذاء العالمى عام ١٩٧٤، فقد وجد - فى آخر حصر متاح - أن هناك مائتى تعريف مختلف لهذا المصطلح (مرجع ٨٩).والتشبيه المناسب لذلك هو بزرة من المواد الجينية تركت بهدوء فى ركن من الغابة المطيرة،وبعد دقيقة نجد شكلا وحيدا وبسيطا للحياة،ثم بعد ذلك تزدحم أرض الغابة بأجناس مختلفة،ويومض الهواء بانعكاسات أجنحة متعددة الألوان .يبدو أنه من بداياته البسيطة أصبح الأمن الغذائى افكارا تتكاثر على غرار التكاثر فى النباتات القرنية.

وربما يشعر البعض أن النمو فى مثل هذه المصطلحات ليس مقبولا، فما أن يستخدم مصطلح بطرق كثيرة ومختلفة، أو أن يعطى رؤى مختلفة للحقيقة، حتى يصبح محدود الفائدة. فهل يكون من الأفضل أن نهجر تماما مصطلح"الأمن الغذائى" لكى نعود إلى مؤشر للرفاه أكثر تحديدا، ويمكن ترجمته كميا، مثل الحالة البدنية أو دخل الأسرة؟

على العكس ، فأنا أريد أن أطرح هنا- على سبيل النقاش - أن الاستخدامات المتعددة لمصطلح "الأمن الغذائى" تعكس طبيعة مشكلة الغذاء كما هى فى خبرة الناس الفقراء أنفسهم، بل وأريد - أكثر من ذلك- أن أوحى للقارىء بأن التفكير الحالى المعروف بما " بعد الحداثة" سوف يكون مرشدا مفيدا فى هذا النوع من العالم. ومن ثم سوف أبين، فى إطار مابعد الحداثة ، أن فهم الأمن الغذائى يتطلب اعترافا صريحا بالتعقيد والتنوع، كما يعطى بالضرورة أفضلية للأفكار الشخصية لمن يكون الأمن الغذائى معدوما بالنسبة لهم.

بيد أن ذلك يترتب عليه مأزق للسياسة، فاذا كان الأمن الغذائى- فى عالم تواجه فيه كل عائلة فرصا متنوعة ومعقدة ومختلفة للحياة- هدفا معقدا تلحق به أهداف أخرى (المأوى، والامان، والصحة وتقدير الذات) فما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة؟فهل تعلم الحكومات بدرجة كافية لتتصرف؟للوهلة الأولى يؤدى فكر ما بعد الحداثة إلى حرية العمل،أى إلى ليبرالية جديدة تقوم على السوق(مرجع ٢٣)،ومع ذلك قد تكون هناك بدائل تبنى- مثلا - على تفضيل معلن وتحديد ذاتى للهدف. وهنا ربما يظهر نوع جديد من الأمن الغذائى.

تصنيف المفاهيم : الأمن الغذائى ١٩٧٤-١٩٩٤

يمكن تصور تاريخ التفكير فى الأمن الغذائى ،منذ مؤتمر الغذاء العالمى،على أنه يتكون من ثلاثة تحولات مفاهيمية هامة ومتداخلة وأدت إلى جعل النظرية والسياسة أكثر اقترابا من الوضع الحقيقى لانعدام الأمن الغذائى (مرجع ٤٩)، وانعكست هذه التحولات فى تعاريف متتالية للمصطلح، ذكر منها مايربو على الثلاثين فى الملحق ١. وهذه التحولات الثلاثة : هى (أ) من الكونى والقومى إلى العائلى والفردى. (ب) ومن منظور الطعام أولا إلى منظور المعيشة ككل (جـ) ومن المؤشرات الموضوعية إلى الرؤية الشخصية .

من الكونى والقومى إلى العائلى والفردى

على الرغم من مقولة "هنرى كيسنجر" الشهيرة :أنه لايوجد طفل يذهب إلى النوم وهو جائع، فإن مؤتمر الغذاء العالمى لعام ١٩٧٤ ولد من خلال صدمة الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية للغذاء خلال السنتين السابقتين على هذا المؤتمر والخوف من أن يتخذ النظام الغذائى العالمى طريقا خارج نطاق السيطرة،ومن ثم كان التأكيد فى التقرير النهائى على عرض الغذاء العالمى وأسعاره ، وعلى الحاجة إلى تأمين هذا النظام ضد مخاطر من قبيل تلك التى نجمت عن انهيار الحصاد فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢(مرجع ٩٧). ويتحدث التعريف الأول فى الملحق بوضوح عن هذه الاهتمامات، فيعرف الأمن الغذائى بأنه:

"أن يكون المعروض العالمى من المواد الغذائية الأساسية متاحا ، على نحو كاف ، فى كل الأوقات...لتعزيز التوسع المنتظم فى استهلاك الغذاء ... وللتعويض عن التقلبات فى الإنتاج"(مرجع ٩٧).

إن طريقة صياغة هذه العبارة تؤدى بلا مواربه إلى التركيز على العرض ،والانشغال بالاكتفاء الذاتى على المستوى الوطنى،وبمقترحات من أجل مخزون الغذاء العالمى أو تدابير لتثبيت الواردات. والواقع أن هذه الأمور كانت فى البداية هى الشاغل الرئيسى للمؤسسات الجديدة التى أنشأها مؤتمر الغذاء العالمى ،مثل مجلس الغذاء العالمى ولجنة الأمن الغذائى بالفاو،كما انعكست فى الأدبيات المبكرة عن الأمن الغذائى(مثلا مرجع ٩٩). وفى سنة ١٩٨١ تمثلت إحدى النتائج العملية لذلك المفهوم فى مد "تسهيل التمويل التعويضى" الخاص بصندوق النقد الدولى إلى

الحبوب كسبيل لمعاونة الدول على تلبية الحاجات غير المتوقعة لواردات الغذاء.

ولازالت هذه الاهتمامات المبكرة تعيش اليوم فيما يشغل بال كثير من الحكومات ،خاصة الأفريقية، من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء على المستوى القومى (مرجع ٤٥)، ومع ذلك كان واضحا منذ البداية أن انتشار الجوع يمكن أن يتزامن، بل وتزامن بالفعل،مع وجود عرض كاف من الغذاء على المستويين القومى والدولى.

وينسب إلى"أمارتيا سن"(مرجع ٨٦) فضل البدء فى إحداث تحول فى نمط التفكير من شأنه دفع قضية الوصول إلى الغذاء access to food إلى بؤرة الاهتمام.وأيا كان الأمر، فإن الفكرة كانت شائعة فى التخطيط الغذائى كما تم البرهنة على أهميتها بوضوح فى دراسات ميدانية (المراجع٥٣ ،٥٧ ،٥٩ ،٥٧) ولكن مساهمة " سن" تمثلت فى تقنين وتنظير مسألة "الوصول"وإعطائها اسما جديدا هو "أحقية - أو أهلية - الغذاء food entitlement" كما برهن على ارتباطها بقضية الغذاء حتى فى أحوال المجاعة(مرجع ٢٦).

ونتيجة لهذه الجهود لم يعد ممكنا ،منذ أوائل الثمانينات ،الحديث عن الأمن الغذائى على أنه مشكلة "عرض الغذاء"دون الاشارة على الأقل - حتى يكون للحديث مصداقية - إلى أهمية الوصول إلى الغذاء والأحقية فيه .ومن الناحية العملية ، فقد أصبح مألوفا بدرجة أكبر أن يعرف الأمن الغذائى على أنه بالدرجة الأولى مشكلة الوصول إلى الغذاء ،مع كون الانتاج الغذائى - فى أفضل تقدير- طريقا للأحقية إما مباشرة،لمنتجى الغذاء ،أو بطريقة غير مباشرة عن طريق دفع أسعار المستهلكين فى السوق للانخفاض.

وقد انعكس التحول من المستوى الكلى إلى المستوى الجزئى على المبادرات الخاصة بالسياسات ، لاسيما على المستوى الدولى حيث تم الانتقال من المفهوم الأوسع للأمن الغذائى الذى تبنته الفاو عام ١٩٨٣(مرجع ٥١) إلى التأكيد على "الوصول إلى الغذاء" كسمة أساسية لتعريف الأمن الغذائى فى إعلانى "بللاجيو Bellagio" والقاهرة عام ١٩٨٩، والمؤتمر الدولى للتغذية عام ١٩٩٢(مرجع ٣٩).

وأيا كان الأمر ، فلا زالت هناك جوانب غموض خاصة فيما إذا كان يتعين أن تكون وحدة التحليل هى الفرد أو الأسرة .فبينما تركز إحدى المدارس الفكرية على الأسرة كوحدة للتحليل فى

مجال الأمن الغذائى(المراجع ٨٢، ٩١، ٣٢، ٤٢، ٥٢) نجد أن مدرسة أخرى تعطى الصدارة فى تحليلها لقضايا السلطة وتوزيع الموارد داخل الأسرة ، ومن ثم تركز على الأمن الغذائى بالنسبة للفرد (مرجع ٧٩ ومرجع ٤٤). وتعترف المدرسة الأولى- بالتأكيد - بأهمية القضايا الداخلية للأسرة، فالحقيقة أن شاغلها هو غالبا الأم وصحة الطفل على وجه التحديد ، ولكن خلافها مع المدرسة الثانية يكمن فيما إذا كانت القضايا الداخلية للأسرة تعالج ضمن مجال الأمن الغذائى أم أن الأكثر ملاءمة أن يكون ذلك ضمن مناقشة طاقة الرعاية والأحوال الصحية للأسرة(مرجع ٥٢).

وتفضل الأبحاث الحديثة وجهة النظر التى تذهب إلى أن وصول الأفراد داخل الأسرة إلى الغذاء يتصل على نحو شامل بما يتحكمون فيه من موارد الأسرة وبما لهم من منفذ إلى دخل الأسرة (المرجع ٤٦، ٣٦، ٥٥).ذلك ما يمكن أن تكون له مدلولات أساسية بالنسبة للأمن الغذائى: ففى حضر البرازيل ، على سبيل المثال ، يكون تأثير الدخل غير المكتسب على حياة الطفل عشرين مثلا إذا ما تحكمت فيه الأمهات (مرجع ٩٣)*.

واتباعا لهذا المنطق فإن معظم التعريفات الحالية للأمن الغذائى تتميز بالتأكيد على "أحقية الفرد"على الرغم من اعترافها بالروابط المتبادلة والمعقدة بين الفرد ،والأسرة،والمجتمع، والأمة، والاقتصاد الدولى. وهكذا فإن أكثر التعريفات المتداولة للأمن الغذائى هو ذلك المقتبس من إحدى دراسات السياسات للبنك الدولى ،والمنشور عام ١٩٨٦ ،والذى "يعرف الأمن الغذائى بأنه وصول كل الناس، فى كل وقت ، لغذاء كاف لحياة نشطة وصحية"(مرجع ١٠٤ ، ص ١).

يلاحظ هنا التأكيد على "الوصول الفردى" فى كل الفصول وكل السنين ،وعلى الطعام الكافى للمساهمة النشطة فى المجتمع وليس مجرد الطعام من أجل البقاء ،ويختلف هذا التعريف كثيرا عن ذلك الذى ظهر فى مؤتمر الغذاء العالمى قبل ذلك بعقد من الزمن.

* نسترعى انتباه القارىء هنا إلى أن المقولات المذكورة فى هذه الفقرة، والمثال المضروب بها، صلاحيتها محدودة- بما لايتجاوز الاستثناء- فى الدلالة على طبيعة العلاقات داخل الأسرة فى المجتمعات الشرقية والعربية منها بصفة خاصة حيث القاعدة إن عائل الأسرة(الأب أو الأم أو كليهما معا) يؤثر باقى أفرادها المعالين على نفسه فى الغذاء والكساء، وتلك رابطة انسانية واجتماعية واخلاقية ودينية لايتحلل منها فى مجتمعاتنا إلا غير الأسوياء وهم لايمثلون سوى استثناء محدود. أما عن المثال المضروب من البرازيل فهو لايصلح لبناء قاعدة (رغم الاقرار بأن الأمهات أكثر حنوا وحرصا على الاطفال) لأنه مستقى من مجتمع (حضر البرازيل) أصيب بخلل فى انسانيته بلغ حد قتل الأطفال فى الشوارع ولانعتقد أن أزمة الغذاء هى السبب الرئيسى لذلك (المترجم).

من منظور الطعام أولا إلى منظور المعيشة ككل

يتمثل التحول الثانى فى مفهوم الأمن الغذائى فى الانتقال من منظور الطعام أولا إلى منظور المعيشة ككل،ويتجاوز ذلك إلى الانشغال بالقدرة على المقاومة طويلة الأجل فى المعيشة .وبينما حدث التحول الأول إلى حد كبير خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ فإن التحول الثانى وقع أساسا بعد سنة ١٩٨٥ مدفوعا بملاحظة مجاعة ١٩٨٤/١٩٨٥ فى أفريقيا.

ولقد كانت النظرة التقليدية للأمن الغذائى تعتبر الغذاء حاجة أولية ، أى حاجة متدنية الموقع على سلم الحاجات عند "ماسلو"(١٩٥٤)*، وقد عبر "هوبكنز" عن تلك النظرة جيدا عندما بين أن "الأمن الغذائى يطرح نفسه كحاجة قاعدية وأساسية بالنسبة لكل الحاجات الانسانية وتنظيم الحياة الاجتماعية، والوصول إلى مواد التغذية الضرورية مسألة قاعدية ليس للحياة فى حد ذاتها فقط ولكن ايضا لنظام اجتماعى مستقر ودائم"(مرجع ٥٠ ص ٤).

وعلى أية حال فإن الفروض التى تقوم عليها وجهة النظر هذه أصبحت موضع تساؤل فى السنوات الأخيرة. فقد أصبح هناك إدراك لحقيقة أن الطعام- خاصة جرعة التغذية قصيرة الأجل- ليس سوى أحد الأهداف التى يلاحقها الناس، وهكذا وجد "دى وال"، خلال مجاعة ١٩٨٤/٨٥ بدارفور بالسودان، أن الناس يختارون المضى جوعى من أجل الحفاظ على ما يمتلكونه من أصول وعلى مصدر المعيشة فى المستقبل، فيقول "إن الناس مستعدون تماما لتحمل درجات عالية من الجوع من أجل الحفاظ على البذور للاستنبات وزراعة حقولهم الخاصة ،وتجنب الاضطرار لبيع أحد حيواناتهم"(مرجع ٢٧ ص ٦٨).وأكثر من ذلك "فإن تجنب الجوع ليس سياسة ذات أولوية بالنسبة للريفيين الذين يواجهون المجاعة"(نفس المصدر). وقد وصل آخرون لاكتشافات مماثلة خاصة فى إطار تحليل مسار استراتيجيات التواؤم التى يتبعها الناس فى أوقات الجفاف (المراجع ٢٢، ٤٢، ٢٤).

وتعكس هذه الاكتشافات - جزئيا - قضية تفضيل زمنى: فالناس يمضون جوعى الآن من

*جدير بالذكر أن الحاجات المتدنية الموقع على سلم ترتيب الحاجات عند " ماسلو" هى تلك الحاجات الأولية التى ترتبط بأساسيات البقاء للنوع البشرى، فى حين أن الحاجات التى تحتل موقعا أعلى على هذا السلم هى تلك التى تندرج مع ارتقاء الحياة الانسانية إلى آفاق تتجاوز مجرد البقاء. ومن ثم لايعنى تدنى موقع الحاجات الأولية على سلم "ماسلو" أنها قليلة الأهمية أو أن إشباعها يمكن أن يأخذ أولوية متأخرة فى النشاط الانسانى. (المترجم).

أجل تجنب أن يصبحوا أكثر جوعا فيما بعد . وإن كانت هناك مسألة أكبر ،تتعلق بتهديد الحياة ذاتها مما يجعل للناس أهدافا أخرى بخلاف التغذية الكافية (مرجع ١٦ ص ١ ومرجع ٢٥)، إلا أن التفضيل الزمنى تظل له أهميته ليس من أجل المعيشة فقط ولكن أيضا لتأمين معيشة متواصلة (مرجع ١٧)،ويطرح "أوسهوج" فى هذا الشأن أن المجتمع الذى يمكن أن يقال عنه إنه وصل إلى التمتع بأمن غذائى ليس فقط هو المجتمع الذى وصل إلى "حالة غذائية معيارية ... بل الذى طور أيضا هياكل داخلية تمكنه من المحافظة على هذه الحالة المعيارية فى مواجهة الأزمات التى تهدد بخفض مستوى استهلاك الغذاء الذى تم بلوغه"(مرجع ٧٠، ص٥-١٣).

وقد ميز "أوسهوج"بين ثلاثة أنواع من الأسر هى:أسر قادرة على التحمل enduring households وهى التى تحافظ على الأمن الغذائى على نحو متصل، وأسر ذات قدرة على التعافى resilient households وهى التى تعانى من الصدمات غير أنها تعود إلى حالة الأمن الغذائى بسرعة، وأسر ذات وضع هش fragile households وهى التى تتزايد درجة عدم أمانها غذائيا فى مواجهة الصدمات. ويمكن اكتشاف تقسيمات مشابهة فى دراسات أخرى (مرجع ٦ مرجع ٥) منها ما أضاف حديثا فكرة "الحساسية sensitivity" لتقيس مدى التغير الذى يتبع الصدمة (مرجع ٨ ومرجع٣)، ويوفر التفاعل بين القدرة على التعافى و الحساسية إطارا قويا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائى عبر الزمن ،مع ملاحظة أن أكثر الأسر فقدانا للأمن الغذائى تتميز بحساسية مرتفعة وقدرة تعافى منخفضة (مرجع ٩١، ومرجع ٢٤).

وتتمثل محصلة هذه الأفكار فى رؤية للأمن الغذائى تجعل الأمن المعيشى شرطا ضروريا ، وكافيا فى الغالب،للأمن الغذائى(مرجع ٦٢ص ٢٢) وتركز على قدرة الأداء الممتدة للأسرة كوحدة للإنتاج وإعادة الإنتاج (مرجع ٤٢).

من المؤشرات الموضوعية إلى الرؤية الشخصية

يتمثل التحول الثالث فى الانتقال من المدخل الموضوعى إلى المدخل الشخصى .ففى أدبيات الفقر هناك دائما تمييز بين "شروط الحرمان"التى تشير إلى التحليل الموضوعى ، و "مشاعر الحرمان" التى تتصل بالجانب الشخصى (مرجع ٩٥)،وقد التقط هذا التمييز فى الأدبيات التى تتحدث عن الفقر فى الريف،فمثلا " كبير" (مرجع ٥٤) ينظر إلى افتقاد تقدير الذات على أنه أحد

عناصر الفقر، و"شامبرز" (مرجع ١٨) يتحدث بنفس الطريقة عن احترام الذات،بيد أن مثل هذا التحول أكثر حداثة فيما يتعلق بمناقشة الأمن الغذائى .

وقد اعتمدت المداخل التقليدية للأمن الغذائى على القياس الموضوعى مثل :المستويات المستهدفة للاستهلاك (مرجع ٨٧)، والاستهلاك الذى يقل عن ٨٠٪ من متوسط السعرات الحرارية اليومية للفرد من الغذاء طبقا لمنظمة الصحة العالمية (مرجع ٧٧)،أو - بصفة عامة - عرض للطعام كاف غذائيا ومستمر زمنيا(مرجع٩٠). وتثير التعريفات الكامنة وراء هذه المصطلحات بعض المشكلات لسببين رئيسيين:

أولا ، هناك اشكالية فى فكرة الكفاية الغذائية ذاتها، فالمتطلبات الغذائية لأى فرد هى دالة فى العمر، والصحة ، والحجم، وعبء العمل ، والبيئة ، والسلوك(مرجع ٧٣)،ومن ثم فإن تقديرات ما هو مطلوب من السعرات الحرارية فى المتوسط لكل من البالغين والأطفال ،وعلى أساس أنماط وسطية للنشاط فى سنوات متوسطة ،تخضع لمراجعة مستمرة (مرجع ٧٢) وتتعقد الحسابات بإضافة استراتيجيات التواؤم (مرجع ٧٣).وبالتالى فإن تقدير حاجات مجموعات السكان المختلفة من السعرات الحرارية مسألة صعبة ،والحق أن "باسى"و "باين" خلصا - فى تعبير قوى لهما عن هذا الموضوع - إلى أن كل تقديرات احتياجات التغذية يجب التعامل معها على أنها أحكام قيمية: "فالشىء الذى يستبعد على وجه التحديد هو فكرة أن هناك حالة مثلى لصحة غذائية يكون انجازها هو المعيار للمستوى المطلوب ،فأى وجهات نظر عن القدر المرغوب فيه، أو المثالى،من الغذاء للبشر ،أفرادا أم جماعات ،لايمكن إلا أن تكون أحكاما قيمية"(مرجع ٧٠ ص ٧٠. ٧١).

إذا كان ذلك صحيحا ،فإن التساؤلات تثار حول من الذى يتولى مهمة تقديم هذه الأحكام القيمية فيما يخص الأفراد، والأسر، والمجتمعات ،والأمم ، وهذا التساؤل يناظر السؤال: معلومات من التى يعتد بها ؟ والذى يطرح فى البحوث التى تعنى بالمشاركة(مرجع ١٤). ولابد أن هناك ميلا للاعتقاد بأن حكم هؤلاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى لايعطى له الوزن المناسب فى هذا الشأن.

وثانيا ،تنشأ مشكلة أخرى بسبب أن الجوانب الوصفية تحذف من أنواع القياس الكمى المذكورة فيما تقدم ،حيث تشتمل قضايا التغذية على نوعية الطعام من النواحى الفنية (مرجع

٣٠،ومرجع١١) وأيضا التوافق مع عادات الطعام المحلية ،والقابلية الثقافية ، والكرامة الانسانية (مرجع ٧٠، ومرجع ٣٣)،بل والاستقلالية وتقرير المصير (مرجع ٥، ومرجع ٤). ومضمون ذلك كله أن الكفاية الغذائية هى شرط ضرورى،ولكنه ليس كافيا ، للأمن الغذائى.

إن هذه الأفكار تشير إلى أن المهم ليس مجرد كمية الغذاء المستحقة ولكن أيضا نوعية هذا الاستحقاق ، وهنا تثور قضايا القياس مرة أخرى:فكيف تقاس وترجح الجوانب المختلفة؟ وهل هناك آثار تعادلية بينها ؟ ومن الذى يقرر ذلك؟

لقد أدت المشاكل التى من هذا النوع إلى أن يؤكد بعض المراقبين على البعد الشخصى للأمن الغذائى ،وهكذا يعرف "ماكسويل" الأمن الغذائى على النحو التالى:

"يكون البلد ،والناس ،آمنين غذائيا عندما يعمل نظامهم الغذائى على نحو يزيل الخوف من أنه لن يوجد ما يكفى للأكل. وبصفة خاصة سوف يتحقق الأمن الغذائى عندما يكون للفقراء وذوى الأوضاع الهشة اقتصاديا واجتماعيا- خاصة النساء والأطفال وأولئك الذين يعيشون فى مناطق هامشية - منفذ آمن لما يريدونه من طعام (مرجع ٦٢ ص ١٠).

هذا التأكيد على التقدير الشخصى بدأت بالكاد ملاحظته فى جمع البيانات وتقييمها(مرجع ٤ ص ٩٦). ففى المسح القومى الهندى بالعينة وجهت أسئلة عن الإحساس بمشاكل الطعام ، كما حاولت البحوث فى الولايات المتحدة أن تطور مؤشرات للجوانب الشخصية فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائى،ومما تشتمل عليه هذه المؤشرات الافتقار إلى الاختيار،ومشاعر الحرمان،والحصول على الطعام بطرق غير مقبولة اجتماعيا (مرجع ٧٥).(ومما هو جدير بالملاحظة أن "راديمر" يلفت الانتباه،تحديدا ،إلى تنوع استراتيجيات التلاؤم الذى "قد يكون كبيرا جدا إلى درجة التساؤل عما إذا كان ممكنا ،أم لا ،أن يشمل الاستقصاء عالم التكتيكات"* (مرجع ٧٥ ص ٤٢-٤٣).

وقد تمثل التأثير الكلى للتحولات الثلاثة المتعلقة بالمفهوم فى تغيير هام فى جدول أعمال

* ينصرف مفهوم تلك العبارة إلى أن "راديمر" يرى أن الاستراتيجيات التى تتبعها الجماعات، ويتبعها الأفراد- فى مجال التكيف مع حالات انعدام الأمن الغذائى- متنوعة إلى الدرجة التى قد لايكون معها مفيداً أن توجه لهم أسئلة فى الدراسات الميدانية عن أساليبهم اليومية فى التكيف مع مثل هذه الحالات.فمثلا إذا كانت استراتيجية جماعة، أو أسرة، معينة هى أن تجوع اليوم من أجل تأمين استمرار الحياة فى الغد قد لايكون هناك معنى لسؤالها عن كيفية مواجهتها اليومية لمشكلة نقص الغذاء. (المترجم).

الأمن الغذائى منذ منتصف السبعينات، فبدلا من المناقشة التى تهتم إلى حد بعيد بعرض الغذاء وسعره على المستوى القومى ،نجد مناقشة تهتم بتعقيدات استراتيجيات المعيشة،فى بيئات صعبة وغير مطمئنة ،وبفهم كيف تكون استجابة الناس أنفسهم للمخاطر والاحتمالات المتوقعة.ويطرح جدول الأعمال الجديد بعض النتائج المتعلقة بمعالجة الأمن الغذائى فى التسعينات : "فالمرونة، والتواؤم ،والتنوع ، والقدرة على المقاومة هى كلمات رئيسية، والمدركات الشخصية لها أهمية، والقضايا داخل الأسرة أهميتها أساسية. ومهم جدا ضرورة معالجة الأمن الغذائى كظاهرة متعددة الأهداف،وحيث يكون التعرف على الأهداف وترجيحها شأنا يقرره فقط- وبأنفسهم - من هم غير آمنين غذائيا"(مرجع ٦٦ ص ٤).

بعض صلات ما بعد الحداثة

من المفيد ،قبل التطرق إلى مناقشة المدلولات بالنسبة للسياسة ، التوقف لملاحظة أن النتائج التى توصلنا إليها بشأن الجانب المفاهيمى الحالى للأمن الغذائى لها رنين مألوف ، فالتأكيد على المرونة والتنوع وما يشعر به الناس المعنيون موضوعات موجودة فى التنمية الريفية (المراجع ١٥ . ٢١ . ٨٠)، والتنمية الصناعية (مرجع ٧٦) والإدارة العامة (مرجع ٦٩) والتخطيط (مرجع ٤٠ومرجع ٦٣)،ومكونات أخرى لدراسات التنمية (مرجع ١٠).

وبصفة أعم، فإن هذه أيضا موضوعات "ما بعد الحداثة"، وهذا ما يثير الاهتمام ليس لمجرد أن "ما بعد الحداثة" تغزو العلوم الاجتماعية حاليا (مرجع ٨١ ص ٣) ولكن أيضا لأنها تمكن من إيجاد صلات جديدة.إن استعارة "روزنو" هذه معبرة تماما، فما بعد الحداثة لها حضور واضح فى الفنون،والمعمار،والأدب،والفلسفة،ولكن من الصعب جدا تعريفها وتحديد ماهيتها،فنقطة البداية المعتادة هى"الحداثة" التى ترفضها "ما بعد الحداثة"،خاصة ما يسمى "مشروع التنوير" الذى تنصرف فكرته - التى ولدت فى القرن الثامن عشر - إلى أن التفكير العقلانى ، وسيطرة الطبيعة وما هو جديد على العلم،والأشكال العلمية للتنظيم الاجتماعى سوف تقضى على التخلف وتحرر الجنس البشرى (مرجع ٤٧ ص . ٤٢ ومرجع ٨٥ ص ٢٣).إن المنهج العلمى - بما يؤكد عليه من اختبار الفروض - هو ما يميز الحداثة (مرجع ٨٨)،وعلى نفس المنوال فإن معماريين ومخططى مدن مثل "لو كوربوزييه Le Corbusier" كانوا من المحدثين ،لتأكيدهم على بناء "آلات للمعيشة"(المقصود هنا تنميط المساكن والمرافق والشوارع طبقا لفروض معينه - المترجم)، كما

اعتبر من المحدثين صناعيون من أمثال "هنرى فورد"لأنهم طوروا خطوطا ميكانيكية وروتينية للإنتاج، وينطبق نفس الوصف أيضا على كثير من المخططين- منذ خمسينات القرن الحالى وحتى الآن- باعتبار أنهم يؤكدون على التخطيط من أعلى لأسفل والمناهج المنظومية.

ويجد أنصار"ما بعد الحداثة"أسبابا فلسفية وعملية لرفض هذا المنهج الخاص بالحداثة،فهم

جدول (١) التيارات الحديثة ومابعد الحديثة فى التنمية

	الحديث	مابعد الحديث
الحقيقة القائمة	بسيطة، وموحدة	معقدة، ومتنوعة
الأهداف	النمو الاهتمام بالكلى	التنمية الاهتمام بالجزئى
منهج البحث	قياس مسح اختزالى استنباط نماذج تجريدية تجميع	استماع تقييم ريفى بالمشاركة كلى استقراء الحقيقة المعقدة تجزئة
منهج التخطيط	خطة نموذج من أعلى لأسفل تحقيق المركزية	تمكين تفاعل من أسفل لأعلى تحقيق اللامركزية
التنفيذ	وثيقة خطة دور للثقافة تنميط	عملية مهمة للثقافة مرونة وابتكار

يتشككون فى اتصال وملاءمة المناهج العلمية الوضعية للبحث فى المجال الاجتماعى ، وبدلا من ذلك يتجهون إلى التفسير التحكمى ،والشك فى الاختبارات التطبيقية ، والانشغال بالخطابة واللغة والتحيز لصالح المعرفة المحلية (مرجع ٨٤ ص ١)، وهم متشككون على وجه الخصوص فى النظرات الكلية للعالم- أو النظرات التى تذهب إلى ما وراء تقارير الواقع - التى تحاول ،مثل القوانين الطبيعية، تفسير السلوك الاجتماعى من خلال البعدين الزمنى والمكانى(مرجع ٦ ص ٦). وبدلا من ذلك،فإن محل تركيزهم هو التنوع (مرجع ٩)و"الطبيعة المعقدة للتداخلات الاقتصادية والاجتماعية"(مرجع ٦٨)،وعلى نفس المنوال - هنا أيضا- فإن المعمارى فيما بعد الحداثة يفضل تكوين مجتمعات صغيرة وغير نمطية (مرجع ٤٧)، والنموذج الصناعى هنا هو من الطراز اليابانى ذى التخصص المرن ،فى حين أن نموذج التخطيط يصبح هو ذلك الذى يقوم على التخطيط من أسفل لأعلى ويتميز بالمشاركة واللامركزية .أما شكل فن ما بعد الحداثة فهو الصورة التى يتم تكوينها من ألوان وأشياء تلصق معا على أى سطح دون التزام بأى قواعد وإن كانت تستوحى الرؤى والصور بطريقة عملية من حيث يبدو ذلك ملائما (مرجع ٤٧).والمفكرون الرئيسيون فى مجال مابعد الحداثة هم "ديريدا Derrida"، و"فوكولت Foucault"، و "هابرماس Habermass"، و "كون Kuhn")(مرجع ٨٨).والكلمات الرئيسية هى "التفكيك أو إزالة التركيب deconstruction"، و "عدم التحديد indeterminacy"، و "التنوع diversity"، و "التأويل interpretation".

وهكذا نجد فيما بعد الحداثة تحديا لكثير من الطرق المقبولة فى البحث فى أمور الدنيا، وفى محاولة لفهمها نجد أن "مابعد الحداثة" تعيد تنظيم مشروع علم الاجتماع بأكمله .فهؤلاء الذين لديهم قناعات بالحداثة يسعون إلى فصل العناصر، وتحديد العلاقات،ثم صياغة التوليفات،أما أنصار مابعد الحداثة فإنهم يفعلون العكس إذ يقدمون عدم التحديد أكثر من تقديمهم للحتمية ، والتنوع أكثر من الوحدة، والاختلاف أكثر من التوليف، والتعقيد أكثر من التبسيط ،وينظرون إلى التفرد أكثر مما ينظرون إلى علاقات السببية، وإلى غير القابل للتكرار أكثر من الذى يتكرر ،أى أكثر من المألوف والروتينى(مرجع ٨١ ص ٨).

ويجد هذا الاقتباس- بالتأكيد - صداه فى مناقشة الأمن الغذائى ،كما يتسع رنينه بدرجة أكبر فى دراسات التنمية.ويمثل الجدول (١) بعض أوجه الشد والجذب فى مجال التنمية معبرا عنها بالانفصال بين الحديث وما بعد الحديث. ويمكن ، عندما تطرح المناظرة على هذا الأساس، إدراك

أن التحولات فى المفهوم ،والتى أثرت فى التفكير الخاص بالأمن الغذائى،تقدم دراسة حالة معبرة بوضوح عن تفكير تنموى يتجاوز ما هو حديث.وعلى وجه الخصوص فإن اهتمام الأمن الغذائى فى الوقت الحالى بالمدركات والمعارف والاستراتيجيات المحلية،بالإضافة إلى استخدام مناهج البحوث بالمشاركة ،ينتمى بطبيعته إلى ما هو بعد الحديث.

المدلولات بالنسبة للسياسة

إن كلمة"التفكيك deconstruction" هى واحدة من أكثر المصطلحات انتشارا فى أدبيات مابعد الحداثة، ويعرف هذا المصطلح بأنه "فصل جزئية نص جانبا ،وكشف تناقضاتها وفروضها" (مرجع٨١ ص ١١ من المقدمة)، ويتمثل أحد الأهداف هنا فى تفكيك مصطلح الأمن الغذائى.وبالقيام بذلك يتم- على أية حال - اقتراح تركيب جديد يمثل نظرة للأمن الغذائى تتجاوز ما هو حديث، غير أنه ينبغى الاعتراف بأن مثل هذا الاقتراح يكون هشا جدا ،فالتفكير ما بعد الحديث يرفض إعطاء ميزة لتفسير على آخر ،ولا يوافق كثيرا على تركيبات جديدة."فمن ينتج الثقافة يخلق مواد أولية فقط(أجزاء وعناصر) تاركا إياها مفتوحة أمام مستخدميها لإعادة تركيب هذه العناصر بأى طريقة يرغبونها، ويكون الأثر الناتج عن ذلك هو كسر (تفكيك) سلطة المؤلف فى فرض معان أو تقديم رواية متصلة"(مرجع ٤٧ ص ٥١).

ومع وجود المنكرين من هذا النوع ،ليس مستغربا ألا يكون أنصار ما بعد الحداثة جيدين بالفطرة فى مجال السياسة.ومن الوهلة الأولى لا تبدو الأرض التى يقفون عليها واعدة،على الأقل فيما يخص الأمن الغذائى.ففى الحالة القصوى التى يشترك فيها الأفراد ،أو الأسر، فى خصائص عامة ويتصرفون بطرق متشابهة لايكون هنا تجميعات ولا مجالات للتوصية (مرجع ١٣) وبدلا من ذلك نجد كتلة غير متجانسة من الأفراد لكل منهم احتياجات نفسية،وأولويات نوعية ، واستراتيجيات معيشة،مختلفة.وعلى أية حال فإن فحص منظور ما بعد الحداثة عن قرب يطرح نقاطا جديدة للدخول إلى الموضوع .

ومن الممكن أن يكون التخلى عن أى مسؤولية وترك الأسواق لتخصص الموارد اختيارا متوقعا لمن يناصر ما بعد الحداثة،وذلك بمثابة شكل متطرف لليبرالية جديدة،وهو شكل يرفض فيه مقدما أى احتمال لتدخل الدولة.وقد اقترب بعض الكتاب ذوى القناعة بما بعد الحداثة من هذا

الموقف، حيث يذهبون -على سبيل المثال - إلى أن تدخل الدولة غالبا يضر،أو يعرقل ،مجهود الفقراء لتنويع وإدارة الخطر(مرجع ١٩)،كما طرح آخرون أن مسؤولية التدخل يجب أن تقع لا على الحكومة- أو ليس عليها فقط- وإنما أيضا على الجماعات ، على سبيل المثال من خلال تقوية "الاقتصاد الأخلاقى"(مرجع ٩٢).

ويجب - على أية حال- النظر إلى هذا الموقف على أنه غير مكتمل،وذلك ما سوف يراه المؤلفون الذين اقتبست أعمالهم .ففى مجال تقليل الفقر،وهو ما يشابه الأمن الغذائى،طرح أن الدولة "لها دور رئيسى مؤهل:...عن طريق إيجاد معلومات عن أسباب ومدى وحدة الفقر،وتوفير بيئة سلمية يمكن للفقراء من خلالها ،أفرادا وجماعات،أن يتابعوا تنفيذ استراتيجياتهم المعيشية ،وضمان أن يكون للفقراء منفذ لخدمات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والعينية، وتوفير شبكة أمان للمستويات الواقعة دون المعايير النمطية للاستهلاك وللرفاه الاجتماعى ، وبصفة عامة من خلال الحكم الجيد"(مرجع ٦٠ ص ٧).

وتنطبق نفس المبادىء على الأمن الغذائى خاصة وأن الدول - بصفة روتينية ،وهى على حق فى ذلك - تتحمل مسؤولية توفير شبكة أمان للحماية الاجتماعية وللأمن الغذائى عندما ترتفع المخاطر المتباينة ولا تستطيع المجتمعات التكيف معها ، وبصفة خاصة فى أوقات الجفاف والكوارث الأخرى. بالإضافة إلى أن الدول تتدخل لمعالجة سوء التغذية المزمن،خاصة بين الأطفال. ويعتقد معظم المراقبين أن الدولة عليها أيضا أن تعمل على احترام الحق الانسانى فى الطعام والاستجابة له (مرجع ٩٤،ومرجع ٣٥).

لذلك، فإن منهجا بديلا يمكن طرحه من خلال التساؤل عما هو موجود من مجال للمناورة أمام السياسة فى إطار مصطلح للأمن الغذائى يتجاوز ما هو حديث .هنا، نجد على الفور أن ثلاثة مبادىء تطرح نفسها:

أولا:أن الرؤية التى تتجاوز ما هو حديث سوف تذهب إلى أنه لن يكون هناك نظرية عامة تنطبق على كل المواقف،أى لن يكون هناك خلفية عامة لتقارير الموقف الفعلية عن الأمن الغذائى، سواء اشتقت هذه النظرية،أو الخلفية،من التحديث أو ترابط العلاقات والأحداث أو منظورات ليبرالية جديدة (مرجع ١٠). وسوف تحتاج السياسة، بدلا من ذلك، إلى التعرف على أسباب تنوع الأمن

الغذائى، والمواقف ،والاستراتيجيات ، وكيف أنها تكون طارئة فى ظروف معينة.إن مبدأ "الأحصنة للسباقات horses for courses " له وقع مناسب لما بعد الحداثة.

ثانيا: سوف تعطى سياسة الأمن الغذائى التى تتجاوز الحديث أولوية (أو ميزة فى اللغة الدارجة) لمعايش الأفراد والجماعات على أساس تصميم design(وليس تخطيط planning) فى نطاق الجماعة (مرجع ٤٧ ص ٦٦). وستعطى هذه السياسة أولوية لتزويد الأسر والأفراد باختيارات تساهم فى تطوير استراتيجيات للمعيشة على أساس تقرير المصير والاستقلال الذاتى.

ثالثا: وبمتابعة ما جاء بثانيا، سوف تكون هناك أفكار جيدة يمكن استعارتها، من مجالات كثيرة مختلفة، بتطبيق مبادىء التجميع واللصق collage : فمن التقييم بالمشاركة فى الدراسات الريفية تستمد أفكار عن الاعتماد على الإدراك الذاتى للناس والأولويات كما يرونها(مرجع ٢٠) ومن التنمية الصناعية تستمد أفكار عن المرونة واحتضان التغيير، ومن التنمية الريفية تؤخذ فكرة التخطيط لكل عملية بدلا من التخطيط على أساس وثيقة شاملة للخطة حيث يؤكد الأول على النمو العضوى أكثر من التأكيد على تنفيذ خطة شاملة،ومن الإدارة العامة تؤخذ أفكار عن نظم إدارية مفتوحة لامركزية ولكنها تتمحور حول المستخدم ، وذلك ما يسميه موراى (مرجع ٦٩ ص ٨٦) "الدولة متميزة الأجزاء fractal state". وربما يظهر المبنى الذى يتجاوز ما هو حديث ملامح معمارية تشير إلى فترات كثيرة مختلفة،وعلى نحو مماثل يجب أن تكون سياسة الأمن الغذائى التى تتجاوز ما هو حديث كالكهرباء فى بحثها عن الإلهام لخطواتها.

إن هذه المبادىء لها مدلولات عملية ويمكن استخدامها لمواجهة ، أو توسيع نطاق ، البرامج التقليدية للأمن الغذائى، فهى تساعدنا - على وجه الخصوص- فى تناول قضية دور الدولة فى الأمن الغذائى.ومع التسليم بتبعة الوقوع فى مصيدة ما وراء تقرير الواقع ،يقدم الجدول (٢) ملخصا نمطيا للأسس التقليدية للبرامج فى شكل خطة عمل من عشر نقاط للأمن الغذائى فى أفريقيا.وهى تحتوى بالفعل على كثير من العناصر التى تتجاوز ما هو حديث ،ولايجب أن يدعو ذلك للدهشة نظرا لمسار الأمن الغذائى منذ السبعينات: التأكيد على المعايش أكثر من الوظائف،والأولوية المعطاة للتنوع ،وحدود حازمة لتدخل الدولة - مثلا فى تسويق الغذاء- وتدعيم دور الجماعة خاصة فى توفير شبكات الأمان الاجتماعى،والتأييد الصريح لتخطيط وتنفيذ من أسفل لأعلى،ومترابطين عضويا على مستوى الوحدة،وقائمين على المشاركة.

وهناك - فى نفس الوقت- مجالات يمكن أن تمتد إليها البرامج التقليدية:

أولا :مطلوب أن يقال بصراحة أكثر إن التوصيات البرامجية فى حاجة إلى تكييفها لظروف معينة ،حيث تشمل العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار طبيعة حالة انعدام الأمن الغذائى،وطاقة الدولة،والظروف السياسية(مرجع ١٢)،فما هو ممكن فى بوتسوانا - الغنية نسبيا والتى تتمتع بالسلم والاستقرار - يختلف كثيرا عما يمكن فعله فى جنوب السودان الذى ليست له أى من هذه الخصائص.

ثانيا: سوف يكون من المفيد للبيان (أى للبرنامج المعلن - المترجم) أن يتسم بقوة أكثر فى التعبير عن أهمية التنوع،فالبيان (أى البرنامج) يشير بالفعل إلى قيمة التنوع لتقليل المخاطرة، ولكنه يستطيع أن يمضى لأبعد من ذلك ليحتوى أفكارا عن تعقد المعيشة واستراتيجيات التواؤم ، ويتمثل أحد الخيارات هنا فى زيادة مجال الاختيار بطريقة صريحة وتعظيم احتمال التأثير عن طريق تشجيع تنوع من البدائل للبرنامج.فمثلا يمكن لبعض الأسر - أثناء الجفاف - أن يستفيد من الطعام مقابل العمل،بينما البعض الآخر قد يفضل الائتمان المدعوم أو المساعدة على الهجرة بحثا عن عمل.ولا يجب توقع أن يكون هناك حل أفضل وحيد لمجموعة من المشاكل غير المتجانسة إلى حد بعيد،ويذكر"دريز" و "سن"(مرجع ٢٩،ص ١٠٢) هذه النقطة بالدعوة إلى درجة كافية من جماعية الاستجابات، ويمكن أن يكون التقييم الريفى(والحضرى) القائم على المشاركة أداة قوية للمساعدة فى التعرف على التدخلات المناسبة.

ثالثا:وبنفس الطريقة فإن البرنامج التقليدى لايذهب إلى المدى المطلوب فى التعامل مع مشكلة تحديد الأهداف، والتى يوصى بالاهتمام بها أساسا باعتبارها طريقة لتقليل التكاليف. والواقع أن كلا من أدبيات الأمن الغذائى ومنظور ما بعد الحديث يوحيان بأنه من الصعب جدا تجميع معلومات كافية لتنفيذ عملية تحديد الأهداف بنجاح،فتنوع استراتيجيات التواؤم كبير جدا ، ومن ثم فإن المدخل الأكثر ملاءمة قد يتمثل فى وضع ترتيبات تشجع التحديد الذاتى للأهداف، حيث يختار الناس بأنفسهم أى التدخلات يناسبهم أكثر فى وقت معين. والمثل الشائع لذلك هو أن يستبدل تحديد الأهداف إداريا لمبدأ الطعام مقابل العمل بأطر تتميز بحرية النفاذ ،حيث تحدد الأجور عند مستوى منخفض قليلا عن المستويات السائدة فى السوق وللناس أن يشاركوا أم لا حسب ما يرونه مناسبا:وهذا الأسلوب أرخص- بالتأكيد - فى إدارته ولكنه أيضا أكثر مرونة ، ويعطى - من حيث

جدول (٢) الأمن الغذائى فى أفريقيا :استراتيجية محل إجماع

١- يحتاج الفرد والأسرة إلى أن تكون لهما الأولوية على قضايا الاكتفاء الذاتى الغذائى ،أو الاعتماد على النفس،على المستوى الوطنى.

٢- الحاجة الطاغية للسلام وأمن النفس، باعتبار أن الحرب تنفرد بقمة الأسباب المؤدية للمجاعة فى أفريقيا.

٣- أهمية النمو الاقتصادى المخفض للفقر: يحتاج الناس الفقراء فى الريف والحضر إلى أن تكون معايشهم آمنه وتتمتع بالاستمرارية مع دخول كافية واحتياطى معقول للحماية من العوز، وتحتاج الأمم الفقيرة إلى اقتصادات نشطة وموارد كافية من العملات الأجنبية حتى تستطيع توفير الوظائف،والحصول على المدخلات الزراعية،وشراء الطعام عندما تكون هناك ضرورة لذلك.

٤- هناك حاجة ،فى نطاق الزراعة ،إلى استراتيجيات للنمو تركز بصفة خاصة على توليد وظائف ودخول للمجموعات الأكثر فقرا بما فى ذلك هؤلاء الذين يعيشون فى المناطق فقيرة الموارد متدهورة الأحوال البيئية .وعادة ما ينبغى أن تعطى استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية أفضلية لفنون الانتاج كثيفة العمل،على الرغم من التسليم بأن بعض المجموعات - خاصة الأسر التى ترعاها النساء - ربما تفتقر إلى قوة العمل وتحتاج أكثر إلى رأس المال لزيادة الانتاجية.

٥- اتباعا لمبدأ الميزة النسبية طويلة الأجل أكثر من التمسك بالاكتفاء الذاتى كهدف فى حد ذاته،فإن توازنا بين الطعام والمحاصيل النقدية من الممكن أن يكون أفضل الطرق للأمن الغذائى .وعلى أية حال ،فإن البحث عن المكاسب الدخلية الممكنة من زراعة المحاصيل النقدية لايجب أن يكون على حساب إجراءات تقليل المخاطر من خلال التنويع،فضلا عن أن هناك حاجة إلى سياسات من شأنها تعظيم استفادة الفقراء من زراعة المحاصيل النقدية.

٦- هناك حاجة إلى تسويق كفء للغذاء حتى يمكن تخزين وتوزيع الطعام بأسعار مقبولة فى كل أرجاء الدولة وفى كل الفصول والسنوات.وربما يستحوذ القطاع الخاص - فى الأجل الطويل- على فوائض الغذاء ويعيد توزيعها، عبر الزمان والمكان ، بكفاءة وعلى أسس تنافسية دون أرباح إضافية.ومع ذلك فإن الدولة تحتفظ بدور رئيسى كعامل مساعد للقطاع الخاص ، ومشترى وبائع فى الملاذ الأخير ، ومتحكم فى مخزون احتياطى المساعدات.

٧- هناك حاجة إلى إقامة شبكات أمان أكثر فاعلية وأكثر كفاءة من خلال تقوية المؤسسات المجتمعية،والقيام بتدخلات ذات أهداف جديدة فى مجالات الطعام والتغذية،وتحسين الاستعداد للمجاعة والاستجابة لمتطلبات مواجهتها خاصة على المستوى المحلى .إن تحسين عملية تحديد الأهداف يمكن أن يحد من تكلفة تدخلات الضمان الاجتماعى هذه،خاصة وأن المجموعة المستهدفة تكون صغيرة بالنسبة للسكان،وحيث يمكن احتواء التكاليف الإدارية - مثلا- من خلال مداخل جغرافية أو قائمة على التحديد الذاتى للأهداف.

٨- يمثل الاستعداد للمجاعات حاجة عاجلة فى كثير من الدول ،ويكون ذلك ليس بمجرد الإنذار المبكر - الذى غالبا ما يكون كافيا- ولكن أيضا من خلال زيادة القدرة على المواجهة.وتشمل الاجراءات الممكنة وجود قرارات مبكرة بشأن توقيت استيراد الغذاء ،وتكوين مخزونات غذائية صغيرة على أسس محلية لتوزع كمعونة وقت الضرورة ،وأعمال الإغاثة التى يمكن تنشيطها بسرعة،وبرامج خاصة لتغذية المجموعات ذات الأوضاع الهشة،والتدخلات المبكرة فى مجالات المياه والصحة،وبرامج خاصة لإعادة التأهيل.

٩- وسوف يكون الدعم الدولى القوى أمرا أساسيا من خلال بيئة تجارية مواتية على نحو أفضل ،والتخفيف من عبء الدين، وزيادة تدفقات المعونة مع تحديد توجهاتها على نحو أفضل. ويمكن لمعونات الغذاء أن تلعب دورا هاما ، بيد أنها فى حاجة إلى مزيد من التكامل مع المعونات المالية،وأن تكون أكثر ارتباطا بجهود الأمن الغذائى -مثلا - من خلال إدارة أفضل للاعتمادات المقابلة.

١٠- وأخيرا، فإن تخطيط الأمن الغذائى يجب أن يتبع نهج "العملية"أكثر من نهج"وثيقة الخطة" مع تطبيق اللامركزية على نطاق واسع،والانحياز للتصرف على حساب التخطيط ،وتشجيع تقبل المخاطرة والابتكار،وغرس ثقافات المهام، وليس دور الثقافات،لدى فرق للتخطيط متعددة التكوينات العلمية والمهنية وتعمل على نطاق قطاعات متعددة.

المصادر: المراجع ١٠٥، ٢٩، ٥١، ٦٥، ١٠٢.

المبدأ- استقلالية أكثر للمشاركين.

وأخيرا: فإن الأمن الغذائى لديه الكثير ليتعلمه من التطورات الحديثة فى التفكير المتعلق بالإدارة العامة،والذى يقوم غالبا على التطورات فى إدارة منظمات الأعمال،وأحيانا ما يوصف صراحة بأنه بطبيعته يتجاوز الحديث (مرجع ٦٩،ص ٨٣) ،ويناقش "موراى"(مرجع ٦٩)- متجاوزا تخطيط العملية كنموذج -كيفية تحويل أعمال إدارة القطاع العام إلى "نظم مفتوحة" تتميز بأشكال جديدة للعلاقة مع العملاء ،وبقابلية أكبر للمحاسبة العامة ، وبمزيد من اللامركزية ،ومزيد أكثر من المرونة التنظيمية ،والتزام فردى أكبر.هنا نجد دروسا كثيرة لتتعلمها مؤسسات الأمن الغذائى، وربما - على وجه الخصوص- تلك التى تنشغل فى برامج معونة كثيفة الموارد ويسير العمل بها من أعلى لأسفل.

خاتمـــــة

إن التفكير المتعلق بالأمن الغذائى يتطور فى اتجاهات تتوافق مع مفهوم يتجاوز الحديث، ومع ذلك فإن عرضا صريحا لصلات هذا التطور مع ما بعد الحديث يشحذ سياسة وضع البرامج ويجعلها أكثر اتصالا بموضوع الأمن الغذائى .فهذا العرض يبرهن على قيمة ربط الأمن الغذائى بتيار فلسفى وثقافى أوسع،وليس بمجرد موضوعات التنمية الأخرى.ويبدو أن "مابعد الحداثة" تقدم عددا من الأفكار الرئيسية ذات الصلة الممتدة عبر مجال التنمية ، والتى تمتد بالقطع إلى التفكير الخاص بالأمن الغذائى.

وفى نفس الوقت،يثبت منظور "مابعد الحديث" أنه مفيد لصنع السياسة،وتلك مفاجأة تمثل تحديا لتردد الكثيرين من أنصار ما بعد الحداثة لكى يتقدموا إلى ما يتجاوز التفكيك ويتحملوا مسؤولية إعادة التركيب والبناء.إن سياسة الأمن الغذائى الحالية- وأفكار التنوع والتعقيد والمرونة فى موقع القلب منها- تتوافق مع كل من اهتمامات "مابعد الحديث" بعدم التحديد،ومبدأ "أنه يجب عمل شىء ما"الذى يعتبر ملزما لمن هو فى موقع الممارسة.

ملحق (١) تعريفات الأمن ، واللاأمن ، الغذائى : ١٩٧٥-١٩٩١

١- "توفر عرض عالمى كاف من المواد الغذائية الأساسية فى كل الأوقات ... لدعم توسع منتظم فى استهلاك الغذاء ... ولموازنة التذبذبات فى الانتاج والأسعار".(UN, 1975)

٢- "ظرف يتدنى فيه احتمال وقوع مواطنى دولة ما تحت مستوى أدنى من استهلاك الغذاء" (Reutlinger and Knapp, 1980).

٣- "القدرة على تلبية مستويات مستهدفة للاستهلاك على أساس سنوى" (Siamwalla and Valdes, 1980) .

٤- "أن يكون لكل واحد أكل يكفيه فى أى وقت . يكفى للحياة،والصحة،ونمو الصغار،وللمجهود الانتاجى".(Kracht, 1981).

٥- "القدرة المؤكدة على تمويل الواردات المطلوبة لمواجهة الأهداف العاجلة لمستويات الاستهلاك"(Valdes and Konandreas, 1981).

٦- "الحرية من الحرمان الغذائى لكل الناس فى العالم،وطول الوقت"(Reutlinger, 1982).

٧- "ضمان أن كل الناس ،وفى كل الأوقات،لديهم إمكانية بدنية واقتصادية للوصول إلى ما يحتاجونه من طعام أساسى"(FAO, 1983).

٨- "استقرار حالة نفاذ - أو نواحى القصور النسبية فى حالة نفاذ . السكان إلى السعرات الحرارية" (Heald and Lipton, 1984).

٩- "سلة من الطعام الكافى غذائيا ،والمقبول ثقافيا ،والمتحصل عليه بما يتفق مع الكرامة الانسانية ، والدائم عبر الزمن"(Oshaug, 1985, in Eide et al. 1985) .

١٠- "وصول كل الناس ، وفى كل الأوقات،إلى غذاء كاف لحياة نشطة وصحية" (Reutlinger, 1985) .

١١- "وصول كل الناس ، وفى كل الأوقات، إلى غذاء كاف لحياة نشطة وصحية" (World Bank, 1986).

١٢- "أن يكون هناك دائما مايكفى للأكل".(Zipperer, 1987)

١٣- "إمداد وتوزيع مضمون للغذاء لكل المجموعات الاجتماعية والأفراد بحيث يكون كافيا نوعا وكما لمواجهة حاجاتهم الغذائية".(Barraclough and Utting, 1987)

١٤- "وصول كل الناس ، بدنيا واقتصاديا ،إلى الغذاء فى الأجلين القصير والطويل" (Falcon et al., 1987) .

١٥- "يكون البلد والناس آمنين غذائيا عندما يعمل نظامهم الغذائى بكفاءة بحيث لايكون هناك خوف ألا يوجد ما يكفى للأكل"(Maxwell, 1988).

١٦- "غذاء كاف متاح للناس على أساس منتظم"(UN World Food Council, 1988).

١٧- "وصول كاف إلى طعام يكفى لتوفير الطاقة اللازمة لكل أعضاء الأسرة لكى يعيشوا أصحاء،

ولحياة نشطة ومنتجة"(Sahn, 1989) .

١٨- "استهلاك أقل من ٨٠٪ من متوسط السعرات الحرارية الغذائية اليومية المطلوب وفقا لمنظمة الصحة العالمية"(Reardon and Matlon, 1989) .

١٩- "القدرة على اشباع حاجات استهلاك الطعام من أجل حياة عادية وصحية فى كل الأوقات" (Sarris, 1989).

٢٠- "الوصول إلى طعام كاف بواسطة الأسر،ومن أجلهم،عبر الزمن"(Eide, 1990).

٢١- "يوجد اللاأمن الغذائى عندما لايكون لدى أعضاء الأسرة غذاء كاف أثناء جزء من السنة ،أو كلها، أو يواجهون احتمال عدم كفاية التغذية فى المستقبل"(Philips and Taylor, 1990).

٢٢- "القدرة على ضمان، على أساس طويل الأجل، أن النظام الغذائى يوفر لكل السكان منفذا إلى معروض من الطعام يعتمد عليه،ومتوافق زمنيا ،وكاف غذائيا"(Staatz, 1990) .

٢٣- "غياب الجوع وسوء التغذية"(Kennes, 1990).

٢٤- "ضمان طعام يكفى لمواجهة الحاجات عبر كل فصول السنة"(UNICEF, 1990) .

٢٥- "عدم القدرة على شراء كميات طعام كافية من الموردين الموجودين"(Mellor, 1990).

٢٦- "قدرة أعضاء الأسرة على التدبر الذاتى لتزويد أنفسهم بطعام كاف بأى وسيلة" (Gillespie and Mason, 1991) .

٢٧- "مخاطرة منخفضة للنقص الحادث فى وصول الناس إلى ما يحتاجونه من طعام لكى تكون حياتهم صحية"(Von Braun, 1991).

٢٨- "موقف يملك فيه كل أفراد السكان الموارد التى تضمن الوصول إلى طعام كاف لحياة نشطة وصحية"(Weber and Jayne, 1991) .

٢٩- "الوصول إلى طعام ،كاف كما ونوعا،لتلبية كل المتطلبات الغذائية لكل أعضاء الأسرة طوال العام"(Jonsoon and Toole, 1991) .

٣٠- "منفذ إلى الطعام اللازم لحياة صحية لكل أعضاء الأسرة بدون مخاطرة غير ضرورية لفقد هذا المنفذ".(ACC/SCN, 1991)

٣١- "طعام كاف ومتاح لضمان حد أدنى من التغذية الضرورية لكل أعضاء المجتمع" (Alamgir and Arora, 1991) .

٣٢- "قابلية الأسرة للحياة كوحدة انتاج ،وإعادة انتاج ، لايهددها قصور فى الطعام" (Frankenberger and Goldstein, 1991).

المراجع

1- ACC/SCN (1991), Some options for improving nutrition in the 90s, **SCN News** No 7. ACC/SCN. Geneva.

2- Alamgir, M, and Arora, P. (1991), **Providing Food Security for All.** New York University Press, International Fund for Agricultural Development, USA.

3- Bayliss-Smith, T. (1991), Food Security and agricultural sustainability in the New Guinea Highlands: vulnerable people, vulnerable places, **IDS Bulletin** 22,3.

4- Barraclough, S.L. (1991), **An End to Hunger? The Social Origins of Food Strategies.** Zed Books Ltd. London.

5- Barraclough, S.L. and Utting, P. (1987), Food security trends and prospects in Latin America, **Working Paper** No.99, Helen Kellog Institute for International Studies, University of Notre Dame, USA.

6- Benson, C., Clay, E.J. and Green, R.H. (1986), **Food Security in Sub-Saharan African,** Paper prepared for The Other Economic Summit, IDS, University of Sussex, Brighton.

7- Berg,A(1973). **The Nutrition Factor,** The Brookings Institute, Washington,DC.

8- Blaikie, P. and Brookfield, H (1987). **Land Degradation and Society.** Methuen, London and New York.

9- Booth, D. (1993), Development research: from impasse to a new agenda, in F.J. Schuurman, ed. **Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory.** Zed Books Ltd, London.

10- Booth, D. (ed.) (1994), **Rethinking Social Development: Theory, Research and Practice.** Longman.

11- Bryceson, D.F. (1990), **Food Insecurity and the Social Division of Labour in Tanzania 1919-85.** Macmillan, Oxford.

12- Buchanan-Smith, M.S. and Maxwell, S. Linking relief and development: an Introduction and overview, **IDS Bulletin 25, 4, October.**

13- Byerlee, D., Collinson, M. et al. (1980), **Planning Technologies Appropriate To Farmers.** CIMMYT, Mexico.

14- Chambers, R.(ed.) (1979), Rural develpment: whose knowledge counts, **IDS Bulletin10.2.**

15- Chambers, R.(1983), **Rural Development: Putting The Last First.** Longman.

16- Chambers,R.(1988a), Poverty in India: concepts, research and realty, **Discussion Paper No. 241**, January. Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

17- Chambers, R.(1988 b), Sustainable rural livelihoods: a Key strategy for people, environment and development, in C.Conroy and M.Litvinoff, eds, **The Greening of Aid**, Earthsscan, Lndon.

18- Chambers, R.(1989), Editorial introduction:vulnerability, coping and policy, **IDS Bulletin 20(2)** 1-7.

19- Chambers, R. (1991). The state and rural development : ideologies and an agenda for the 1990s, in C.Colclough and J.Manor, eds, **States or Markets: Neo-Liberalism and the Development Policy Debate**. IDS Development Studies Series. Clarendon Press, Oxford.

20- Chambers, R.(1992), Rural appraisal: rapid, relaxed and participatory, **Discussion Paper 311**, Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

21- Chambers, R. (1993).**Challenging the Professions: Frontiers for Rural Development.** It Publications, London.

22- Corbett, J.E.M. (1988), Famine and household coping strategies, **World Development 16,9.**

23- Colclough,m C. and Manor, J.(eds)(1991), **States or Markets: Neo-Liberalism and the Development Policy Debate,** IDS Development Studies Series, Clarendon Press, Oxford.

24- Davies, S. (1993), Are coping strategies a cop out?, in J.Swift,m ed., **New Approaches to Famine, IDS Bulletin 24, 4**, October.

25- Davies, S. (1996) **Adaptable Livelihoods: Coping With Food Insecurity in the Malian Sahel**, Macmillan.

26- Devereux, S. (1993), **Theories of Famine**, Harvester Wheatsheaf.

27- De Waal, A. (1989), **Famine that Kills**. Clarendon, Oxford.

28- De Waal, A. (1991), Emergency food security in Western Sudan: what is it for? in (S.Maxwell, ed), **To Cure all Hunger: Food Policy and Food Security in Sudan.** Intermediate Technology, London.

29- Dreze, J, and Sen, A. (1989), **Hunger and Public Action**, Clarendon Press, Oxford.

30- EC (1988), **Food Security Policy: Examination of Recent Experiences in Sub-Saharan Africa,**. Brussels: Commission Staff Paper, SEC (88) 1076.

31- Eide, A. (1989), **Right to Adequate Food as A Human Right**, Centre for Human Rights, Geneva.

32- Eide (1990), **Proceedings of the Agriculture-Nutrition Linkage Workshop,** Vol. 1, Virginia: February.

33- Eide, W.B., Holmboe-Ottesen, G., Oshaug, A., Wandel, M., Perera, D. and Tilakaratna, S. (1985), Introducing nutritional considerations into rural development programmes with focus on agriculture: towards practice, **Development of Methodology for the Evaluation of Nutritional Impact of Development Programmes,** Institute for Nutrition Research, Research Report No 1, University of Oslo: June.

34- Eide, W.B. Holmboe-Ottesen, G., Oshaug, A., Wandel, M., Perera, D. and Tilakstatna, S. (1986), Introducing nutritional considerations into rural development programmes with focus on agriculture: a theoretical contribution, **Development of Methodology for the Evaluation of Nutritional Impact of Development Programmes,** Institute for Nutrition Research, Research Report No.2, University of Oslo: March.

35- Eide, W.B. and Oshaug, A (1991), Food security and the right to food in international law and development, **Transnational Law and Contemporary Problems 1,2.**

36- Evans, A. (1991), Gender issues in rural household economics, **IDS, Bulletin 22,1.**

37- Falcon, W.P., Kurien, C.T., Monckeberg, F, Okeyo, A.P., Olayide, S.O., Rabar, F, and Tims, W. (1987), The world food and hunger problem: changing perspectives and possibilities, 1974-1984, in J.P. Gittinger, J. Leslie and C. Hoisington, eds, **Food Policy: Intergrating Supply, Distribution and Consumption,** John Hopkins University Press, Baltimore and London.

38- FAO (1983), **World Food Security: A Reappraisal of the Concepts and Approaches,** Director-General's Report, Rome.

39- FAO/WHO(1992), **World Declaration and Plan of Action for Nutrition,** International Conference on Nutrition, December, Rome.

40- Field, J.O. (1987), Multisectoral nutrition planning: a post-mortem, **in Food Policy, February.**

41- Frankenberger, T. (1992), Indicators and data collection methods for assessing household food security in S. Maxell and T. Frankenberger, eds, **Houshehold Food Security: Concepts, Indicators, Measurements: A Technical Review.** UNICEF and IFAD, New York and Rome.

42- Frankenberger, T.R. and Goldstein, D.M. (1990), Food security, coping strategies and environmental degradation, **Arid Lands Newsletter 30,** Office of Arid Lands Studies.

University of Arizona, pp. 21-27.

43- Gillespie, S. and Mason, J. (1991), Nutrition-relevant actions: some experience from the eighties and lessons for the nineties, **Nutrition Policy Discussion Paper, No, 10,** ACC/SCN, Geneva.

44- Gittinger, J., Chernick, S., Hosenstein, N.R. and Saiter, K. (1990), Household food security and the role of women, **World Bank Discussion Paper No.96,** The World Bank, Washington, DC.

45- Harsch, E. (1992) Enhanced food production: An African priority in (S.Maxwell, ed), **Food Security in Africa: Priorities for reducing hunger, Africa Recovery Briefing Paper No.6,** United Nations Department of Public Information, United Nations, New York.

46- Hart, G.A. (1986), **Power, Labour and Livelihood. Processes of Change in Rural Java,** California Press, California.

47- Harvey, D. (1989) **The Condition of Post-Modernity.** Blackwell, Oxford.

48- Heald, C. and Lipton, M. (1984) African food strategies and the EEC's role: an interim review, **Commissioned, Study No.6,** Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

49- Hewitt de Alcantara, C. (ed.) (1993), Real Markets: **Social and Political Issues of Food Policy Reform.**Frank CAss, London.

50- Hopkins, R.F. (1986), Food security, Policy options and the evolution of state responsibility, in F.L. Tullis and W.L. Hollist, eds, **Food, the State and International Political Economy: Dilemmas of Developing Countries,** University of Nebraska Press, Lincoln and London.

51- Huddleston, B. (1990), FAO's overall approach and methodology for formulating national food security programmes in developing countries, **IDS Bulletin 21.3, July.**

52- Jonsson, and Toole, D. (1991), **Household food security and nutrition: a conceptual analysis,** mimeo, UNICEF, New York.

53- Joy, L. (1973), Food and nutrition planning. **Journal of Agricultural Economics XXIV,** January.

54- Kabeer, N (1998), Monitoring poverty as if gender mattered: a methodology for rural Bangladesh, **Discussion Paper NO.255.** Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

55- Kabeer, N. (1991), Gender, production and well-being: rethinking the household

economy, **Discussion Paper No.288.** Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

56- Kennes, W. (1990), The European Community and food security **IDS Bulletin 21(3), July.**

57- Kielman, A.A., Taylor, C.E., Farugee, R., DeSweemer, C., Chernichovsky, D., Uberoi, I.S., Masih, N., Parker, R.L., Reinke, W.A., Kakar, D.N. and Sacma, R.S.S. (1983), **Child and Maternal Health Services in Rural India: the Narangwal Experiment, 2 vols,** A World Bank Research Publication, John Hopkins University Press, Baltimore and London.

58- Kracht, U. (1981), Food security for people in the 1980's Washington: Paper prepared for discussion at the North-South Food Roundtable Meeting.

59- Levinson, F.J. (1974), **"Morinda" an Economic Analysis of Malnutrition Among Young Children in Rural India.** Cornell-MIT International, Massachusetts : Nutrition Policy Series.

60- Lipton, M. and Maxwell, S. (1992), The new poverty agenda: an overview, **Discussion Paper No.306.** Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

61- Maslow, A. (1985), **Motivation and Personality,** Harper and Row.

62- Maxwell, S. (1988), **National Food Security Planning: First Thoughts from Sudan,** Paper presented to workshop on food security in the Sudan. IDS, University of Sussex, Brighton.

63- Maxwell, S. (1990), Food security in developing countries: issues and options for the 1990s, **IDS Bulletin 21, 3, July.**

64- Maxwell, S. (1991), **To Cure all Hunger: Food Policy and Food Security in Sudan.** Intermediate Technology Publications, London.

65- Maxwell, S. (1992), Food security in Africa: priorities for reducing hunger, **Briefing Paper No.6, Africa Recovery,** United Nations, New York.

66- Maxwell, S. and Smith, M. (1992), **Household Food Security:Concepts, Indicators, Measurements: A Technical Review,** Monograph, UNICEF and IFAD, New York and Rome.

67- Mellor, J. (1990), Global food balances and food security, in C.K. Eicher and J.M. Staaz, eds, **Agricultural Development in the Third World, 2nd edition,** John Hopkins University Press, Baltimore.

68- Midmore, P. (1995), **Towards A Postmodern Agricultural Economics.** Aberystwyth Rural Economy Research Papers No 95-02. Welsh Institute of Rural Studies.

Aberystwyth.

69- Murray, R., ed, (1992), New forms of public administration, **IDS Bulletin 23,4, October.**

70- Oshaug, A. (1985), The composite concept of food security , in W.B. Eide, et al., eds. Introducing Nutritional Considerations into Rural Development Progrmmes with Focus on Agriculture: A Theoretical Contribution. **Development of Methodology for the Evaluation of Nutritional Impact of Development Programmes,** Report No. 1. Institute of Nutrition Reseach, University of Oslo.

71- Pacey, A. and Payne, P. (1985), **Agricultural Development and Nutrition.** Hutchinson, by arrangement with FAO and UNICEF.

72- Payne, P. (1990) Measuring malnutrition, **IDS Bulletin 21,3, July.**

73- Payne, P. and Lipton, M. (1994), with R. Longhurst, J. North and S. Treagust, **How Third World Rural Households Adapt to Dietary Energy Stress : The Evidence and the Issues.** IFPRI Food Policy Review. International Food Policy Research Institute, Washington. DC.

74- Philips, T. and Taylor, D. (1990), Optimal control of food insecurity: a conceptual framework, **American Journal of Agricultural Economics 72 (5)** 1304-1310, December.

75- Radimer. K.L., Olson, C.M., Green, J.C., Campbell, C.C. and Habicht, J.P. (1992), Understanding hunger and developing indicators to assess it in women and children, **Journal of Nutrition Education 24, 1.**

76- Rasmussen, J., Schmitz, H. and van Dijk, M.P. (eds) (1992), Flexible specialisation: a new view on small industry, **IDS Bulletin 23,3, July.**

77- Reardon, T. and Matlon, P. (1989), Seasonal food insecurity and vulnerability in drought-affected regions of Burkina-Faso, in (D.E. Sahn, ed). **Seasonal Variability in Third World Agriculture: the Consequences for Food Security,** John Hopkins University Press, Baltimore and London.

78- Reutlinger, S.(1982), Policies for food security in food-importing developing countries, in A.H. Chisholm and R. Tyers, eds, **Food Security: Theory, Policy, and Perspectives from Asia and the Pacific Rim.** Lexington Books, Massachusetts.

79- Reutlinger, S. (1985), Food security and poverty in LDCs, **Finance and Development 22(4).**

80- Rondinelli, D.A. (1983), **Development Projects as Policy Experiments: An Adaptive Approach to Development Administration.** Methuen, London and New York.

81- Rosenau, P.M. (1992), **Post-Modernism and The Social Sciences: Insights, Inroads and Intrusions.** Princeton University Press.

82- Sahn, D.E. (1989), A conceptual framework for examining the seasonal aspects of household food security, in (D.E. Sahn, ed), **Seasonal Variability in Third World Agriculture: The Consequences for Food Security.** John Hopkins University Press, Baltimore and London.

83- Sarris, A.H., (1989), Food security and international security, **Discussion Paper No. 301,** London: Centre for Economic Policy Research, May.

84- Sayer, A. (1992), **Post-modernist Thought in Geography: A Realist View, Research Papers in Geography No.6.** University of Sussex, Brighton.

85- Schuurman, F.J. (1993). Introduction: development theory in the 1990s, in F.J. Schuurman, ed., **Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory,** Zed Books Ltd, London.

86- Sen, A.K. (1981), **Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation:** Clarendon Press, Oxford.

87- Siamwalla, A. and Valdes, A. (1980), **Food Insecurity in Developing Countries, Food Policy 5,4,** November.

88- Skinne, Q.,ed (1985),**The Return of Grand Theory in the Human Sciences.** Cambridge University Press.

89- Smith, M. Pointing, J., and Maxwell, S. (1992), Household food security, concepts and definitions: An annotated bibliography, **Development Bibliography No. 8.** Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton.

90- Staaz, J. (1990), Food security and agricultural policy: summary, **Proceedings of the Agriculture Nutrition Linkage Workshop 1,** Virginia: February.

91- Swift, J.J. (1989), Why are rural people vulnerable to famine? **IDS Bulletin 20,** 92-
Swift, J.J. (1993), Understanding and preventing famine and famine mortality, new approaches to famine, **IDS Bulletin 24,4,** October.

93- Thomas, D. (1991), Gender differences in houshold resource allocation, Population and Human Resources Department. Living Standards Measurement Study, **Working Paper No.79.** World Bank, Washington DC.

94- Tomasevski, K. (1984), Human rights indicators: the right to food as a test case, in P. Alston and K. Tomasevski, eds, **The Right to Food Martinus Nijhoff,** The Netherlands.

95- Townsend, P. (1974), Poverty as relative deprivation: resources and styles of living, in (D. Wedderburn, ed), **Poverty, Inequality And Class Structure.** Cambridge University Press.

96- UNICEF (1990), **Strategy of Improved Nutrition of Children and Women in Developing Countries.** A UNICEF Policy Review, New York.

97- United Nations (1975), **Report of the World Food Conference,** Rome: New York 5-16 November 1974.

98- United Nations (1988), **Towards Sustainable Food Security: Critical Issues, Nicosia, Cyprus:** Report by the Secretariat, World Food Council, Fourteenth Ministerial Session, 23-26 May 1998.

99- Valdes, A., (ed.,) (1981), **Food Security in Developing Countries.** Boulder: Westview Press.

100- Valdes, A., and Konandreas, P. (1981), **Assessing Food Insecurity Based on National Aggregates in Develoing Countries,** in A. Valdes, ed., Food Security in Developing Countries. Westview Press, Boulder.

101- Von Braun, J., (1991), **Policy Agenda for Famine Prevention in Africa,** Food Policy Report. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

102- Von Braun, J., Bouis, H., and Pandya-Lorch, R. (1992), **Improving Food Security of the Poor: Concept, Policy and Programmes,** IFPRI, Washington.

103- Weber, M.T. and Jayne, T.S. (1991), Food security and its relationship to technology, institutions, policies and human capital, in G. Johnson et al., eds, **Social Science Agricultural Agenda and Strategies.** Michigan State University, East Lansing.

104- World Bank (1986), **Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries,** World Bank Policy Study, Washington, DC.

105- World Bank (1988), **The Challenge of Hunger in Africa.** World Bank, Washington, DC.

106- Zipperer, S. (1987), **Food Security and Agricultural Policy and Hunger,** Harare, Zimbabwe Foundation for Education with Production.

من بحوث المعهد

يصدر معهد التخطيط القومى سلسلتين من الانتاج العلمى ، المذكرات العلمية الخارجية منذ عام ١٩٦٠ وسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى والقطاعى أو المستوى الاقليمى ،ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والاعمال المنشورة فى هاتين السلسلتين إما فى انتاج فردى لاعضاء الهيئة العلمية به أو نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت الموضوعات التى تناولتها الاعداد المختلفة لهاتين السلسلتين بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر.

وتستهدف هيئة التحرير من هذا الباب تقديم عرض لبعض الدراسات والبحوث التى تصدر فى كل منهما .